

تقرير الأمين العام عن نشر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور

أولا - مقدمة

- ١ - هذا التقرير مقدم عملا بالفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن ١٧٦٩ (٢٠٠٧) المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٧، وبموجبها طلب إلى المجلس أن أقدم تقريرا كل ٣٠ يوما عن حالة الترتيبات المالية واللوجستية والإدارية لدى العملية، وعن مدى ما أحرزته من تقدم نحو تحقيق قدرتها التشغيلية الكاملة. وسوف أقدم فيما يلي تقارير كل ٦٠ يوما طبقا لقرار مجلس الأمن ١٨٢٨ (٢٠٠٨) بشأن التطورات فيما يتعلق بالعملية المختلطة، والعملية السياسية والحالة الأمنية والإنسانية وامثال جميع الأطراف لالتزامها الدولية.
- ٢ - ويغطي هذا التقرير شهر تموز/يوليه ٢٠٠٨ ويستعرض الأنشطة التي اضطلعت بها العملية المختلطة بما في ذلك الجهود المتعلقة بنشر البعثة وبالحالة الأمنية والإنسانية في دارفور. كما يقدم التقرير معلومات مستكملة عن عملية دارفور السياسية.

ثانيا - الحالة الأمنية

- ٣ - شهد شهر تموز/يوليه أكثر الزيادات إثارة للقلق في العنف الذي تعرضت له دارفور، فقد شنت سلسلة من الهجمات الفتاكة على حفظة السلام التابعين للعملية المختلطة، إضافة إلى تدهور في الحالة الأمنية بشكل عام. كما خيم جو من التخبط الشامل فيما يتعلق بالآثار المترتبة على الإجراءات التي اتخذها المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية مما أدى إلى اتخاذ الأمم المتحدة احتياطات أمنية متزايدة في دارفور خلال الفترة المشمولة بالتقرير.
- ٤ - وقد وقعت العملية المختلطة ضحية لعنف بالغ في يوم ٨ تموز/يوليه اتخذ شكل هجوم متعمد ومنظم بدقة تعرضت له دورية قرب شنقل طوباوي وأودى بحياة ٧ وإصابة ٢٢ من



حفظة السلام، وجاء هذا الهجوم الأخطر من نوعه ضد أفراد العملية المختلطة منذ بدء البعثة. والتحقيق جار على سبيل الأولوية في ملابسات هذا الهجوم الذي أدنته بأشد العبارات الممكنة، وحثت حكومة السودان على النهوض بمسؤوليتها في المبادرة على الفور إلى تحديد الجناة وتحميلهم مسؤولية ما اقترفوه.

٥ - وبعد ٨ تموز/يوليه واجهت العملية المختلطة المزيد من الهجمات المباشرة، بما في ذلك ما حدث في ليل ١١ تموز/يوليه من إطلاق نيران كثيفة بالقنابل الصاروخية قرب معسكر العملية في زمزم. وفي اليوم السابق تعرضت دورية ليلية كانت مؤلفة من خمس مركبات وناقليتي جنود مصفحتين، لثلاث دفعات من إطلاق النيران المعادية على مسافة أربعة كيلومترات تقريبا من موقع سرية العملية في ماستيري. ولم تقع خسائر في الأرواح ولكن رصاصا اخترقت بالفعل الزجاج الأمامي لإحدى المركبات. وفي ١٦ تموز/يوليه أطلق مجهولون الرصاص على ضابط تابع للعملية كان يقود قوة الحماية في بارانغا جنوب غربي الجنية مما أودى بحياته. ولا يزال الدافع وراء مصرعه مجهولا وإن كانت الحادثة تشكل سببا خطيرا من أسباب القلق بشأن سلامة جميع الأفراد العاملين في الأمم المتحدة وفي المجالات الإنسانية في دارفور.

٦ - وفي ضوء هذا الاتجاه الجسيم للخطورة في الحالة الأمنية، وإدراكا لما قد ينجم من ردود فعل سلبية أو مناهضة للأمم المتحدة بالنسبة لأي تطورات تتعلق بأعمال المحكمة الجنائية الدولية، فقد اتخذت الأمم المتحدة عددا من الخطوات التي تكفل التكيف مع ما يمكن أن يلحق من تدهور في الحالة الأمنية، ومن هذه الخطوات تصنيف دارفور على أنها بيئة أمن من المرحلة الرابعة مع ما يتصل بذلك من نقل الموظفين الذين يعدون غير أساسيين للعمليات الراهنة ولجهود الانتشار الجارية.

٧ - في الوقت نفسه، وبعد الهجوم الذي شنته حركة العدل والمساواة على أم درمان في ١٠ أيار/مايو، زادت عمليات القصف الجوي في دارفور. وفي ١٩ تموز/يوليه أفيد عن إسقاط ١٥ قنبلة على القرى المحيطة بجبل مون حيث يقال إن قوات حركة العدل والمساواة ترابط هناك، إضافة إلى ما أبلغ عنه من وقوع غارات جوية في المنطقة التي يسيطر عليها فصيل جيش التحرير السوداني/فصيل عبد الواحد على مسافة ٤٠ كيلومترا جنوب غربي الفاشر، منها عمليات قصف في غوللو يومي ٥ و ٢١ تموز/يوليه. كما وقعت هجمات أخرى في جنوب دارفور أيام ١٥ و ١٧ و ٢٠ تموز/يوليه وشنّت طائرة انتونوف غارات جوية على وحدة جيش التحرير السوداني وعلى مواقع حركة العدل والمساواة في جبل أدولا

شمال شرقي نبالا. ويعد هذا تصعيدا ملموسا في كثافة النزاع بين حكومة السودان وفصائل المتمردين من غير الموقعين على اتفاق سلام دارفور.

٨ - وبالإضافة إلى ذلك، أدى التزايد السريع في حوادث السطو المسلح في تموز/يوليه إلى إعاقة شديدة لأعمال البعثة وجهود العمليات الإنسانية، فقد زاد عدد حوادث سرقة السيارات من ٢٣ حادثة في أيار/مايو و ٢١ حادثة في حزيران/يونيه إلى ٣١ حادثة في تموز/يوليه. ومنذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ اختطف أكثر من ١٢٠ مركبة في كل أنحاء دارفور.

٩ - وأدت المصادمات القبلية إلى زعزعة الاستقرار بالذات في جنوب دارفور حيث اندلع القتال بشأن حقوق الأراضي المتنازع عليها في جنوب غربي دارفور بين قبيلتي ترحم وبني حلبة مما أدى إلى مصرع ٨٠ شخصا. وخلال النصف الأول من تموز/يوليه، أفيد عن وقوع مصادمات في مواقع بين الحبابية والفلاتة وقتل بعد ما قيل بأن الحبابية سلبت ٤٠٠ رأس ماشية من الفلاتة وقتل بالنتيجة عشرون شخصا.

ثالثا - الحالة الإنسانية

١٠ - اقتضى تصاعد انعدام الأمن وما رافقه من تحول إلى الحالة الرابعة أن تقوم الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة بخفض عدد موظفيها بحيث يقتصر على الأفراد المعنيين مباشرة بالعمليات الخمس المتعلقة بإنقاذ الحياة وهي على وجه التحديد: الصحة، والمياه/الصرف الصحي، والأمن الغذائي، والمأوى والحماية. وهذه العمليات ما برحت تتم بمعدل تنفيذ أقل يكاد يبلغ ٢٠ في المائة على المستوى العام بسبب تفاقم الصعوبات المتصلة بالأمن، سواء بالنسبة لإمكانية الحركة أو لانخفاض الحد الأقصى من عدد الموظفين، فيما نجم عن حالات سوء المحاصيل في العديد من المناطق الرئيسية من شمال و جنوب دارفور فترة جوع متفاجم الاتساع. وبالإضافة إلى ذلك فإن موسم الأمطار عادة ما يؤدي إلى زيادة حالات الاعتلال والوفيات بالمنطقة. وفي بادرة استثنائية واحدة من هذا الاتجاه يعتزم برنامج الغذاء العالمي أن يزيد حصص الإعاشة التي يقدمها من نصف الحصص إلى ٧٥ في المائة من الحصص الكاملة في توزيعات آب/أغسطس نتيجة زيادة تدفق القوافل إلى شمال دارفور بما يكفل حدا أقصى من حالات توصيل المساعدات ضمن قيود الحالة الأمنية الرابعة.

١١ - وبرغم الحالة الأمنية فقد زادت العملية المختلطة من عدد الدوريات في المناطق الريفية من قطاع الغرب خلال الفترة المشمولة بالتقرير من أجل خفض التهديدات وزيادة الثقة في نفوس السكان، والمزارعين منهم بشكل خاص. ولسوف تتوسع هذه الممارسة كي تشمل

قطاعي الشمال والجنوب إذا ما سمحت الحالة الأمنية بذلك. وقد أدى تبادل المعلومات يوميا بين العملية المختلطة ودوائر المنظمات الإنسانية في دارفور والخرطوم إلى تحسين الاستجابات لتلبية احتياجات السكان المدنيين.

١٢ - ومع ذلك ففي ظل التقلص الحاصل في سبل الوصول إلى المستفيدين، سواء بسبب انعدام الأمن أو موسم الأمطار، تلوح مخاطرة حقيقية تنذر بمزيد من التدهور في الحالة الإنسانية في الأشهر الستة المقبلة إلا إذا طرأ تحسن ملموس على الحالة الأمنية بينما تزداد احتياجات ٤,٥ مليون من المستفيدين. بمن في ذلك نحو ٢,٥ مليون من المشردين (منهم نحو ٢٠٥ آلاف نسمة شردوا هذا العام).

رابعاً - قوام البعثة

١٣ - في ١٣ تموز/يوليه بلغ القوام الإجمالي للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور ٩ ٩٩١ من الأفراد الرسميين. بمن في ذلك ١٢٣ ٨ فردا عسكريا (٦٢٢ ٧ جنديا و ٢٧٥ ضابط أركان و ١٥٨ مراقبا عسكريا و ٦٨ ضابط ارتباط)، و ١ ٨٦٨ من أفراد الشرطة (١ ٧٢٨ من ضباط الشرطة الأفراد إلى جانب وحدة نظامية من الشرطة قوامها ١٤٠ فردا).

١٤ - وقد توقف التعيين في الوظائف المدنية عند ٢ ٣٥٠ وظيفة من واقع ٥ ٥٦٨ وظيفة مأذون بها أي بنسبة ٤١ في المائة من القدرة الكاملة. و ينتشر حاليا ٥٠٧ من الموظفين الدوليين إلى جانب ١ ٦٤٢ من الموظفين الوطنيين و ٢٠١ من متطوعي الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك تضم العملية المختلطة ٧١ موظفا من المتدربين لفترات قصيرة من بعثات أخرى، كما تستخدم ١ ٥٧٧ من التعاقدن الأفراد. وقد تم اختيار مائتي موظف مدني/دولي و ٢٦ من متطوعي الأمم المتحدة وهم الآن يتخذون استعدادات السفر.

١٥ - وفيما يتعلق بالوظائف المدنية، تواصل العملية المختلطة التركيز على تدبير كبار الموظفين اللازمين لدعم البعثة ولشغل الوظائف الفنية.

خامساً - انتشار العملية المختلطة والعمليات التي تضطلع بها

١٦ - ما زالت العقبات تعوق الاستعدادات المتخذة لنشر المزيد من القوات ومن وحدات الشرطة النظامية إلى دارفور حيث تتخذ العقبات شكل التحديات اللوجستية وانعدام الأمن. وخلال الفترة قيد الاستعراض وصلت إلى السودان المعدات المخصصة للكثير من الوحدات العسكرية ومن وحدات الشرطة النظامية. ومع ذلك فإن حركة الوحدات النظامية سواء

كانت وحدات عسكرية أو كانت وحدات شرطة إلى منطقة البعثة ما زال يعوقها إلى حد بالغ حالات التأخير في وصول الشحنات إلى دارفور ويرجع هذا إلى عوامل عديدة: قصور معدات مناولة المواد وسوء أحوال الطرق والصعوبات التي تشوب قدرة سبل النقل في السوق المحلية على تلبية احتياجات نقل الشحنات.

١٧ - وقد طلبت الأمم المتحدة مساعدة حكومة السودان من أجل إنهاء التكدس في ميناء بورسودان وتيسير عملية التخليص الجمركي على شحنات العملية المختلطة وضمان الأمن على طول طرق النقل الرئيسية. وهيأت حكومة السودان سبل الأمن حتى الآن لاثنتين من القوافل؛ الأولى على طول الطريق الجنوبية إلى نيالا فيما كانت الثانية في الفترة القريبة الماضية على طول الطريق الجنوبية إلى الفاشر. ومن المزمع تسيير حراسات أخرى حيث يؤمل زيادة تواترها لكي تصل إلى عدة قوافل أسبوعياً. ويتم التصدي للعقبات التي تصادفها البعثة من حيث قدرة النقل بفضل الجسور الجوية لنقل الشحنات من الأبيض وبورسودان إلى الفاشر ونيالا والجنينة. وبالإضافة إلى ذلك، فالبعثة عاكفة حالياً على وضع ترتيب لسوقيات طرف ثالث بما من شأنه أن يعالج العراقيل التي تعوق عقود الشحن البري الحالية.

١٨ - على أن التقدم وصولاً إلى قدرة عملياتية كاملة وإلى تزويد البعثة بإمكانية الاضطلاع الفعال بالمهام الموكلة إليها يتطلب مزيداً من المساهمات من جانب الدول الأعضاء. وتشمل النواقص الأساسية ١٨ طائرة هليكوبتر متوسطة للنقل و ٦ طائرات هليكوبتر هجومية ووحدة استطلاع جوي ووحدة نقل متوسطة، ووحدة نقل ثقيلة ووحدة لوجستيات متعددة الأدوار. وما زال السعي جارياً للحصول على أربع طائرات هليكوبتر خفيفة لتلبية متطلبات عمليات البعثة. ومن بين القوام المعتمد البالغ ١٩ من وحدات الشرطة المشكلة النظامية، تمّ التعهد بعدد ١٢ وحدة. وتتعاون الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي على تحديد البلدان المساهمة بقوات من الشرطة، التي لديها القدرة على نشر الوحدات السبع المتبقية.

١٩ - وبرغم استمرار الصعوبات المتعلقة بانعدام الأمن، بما في ذلك هجوم ٧ تموز/يوليه الذي وقع على العملية المختلطة، والزيادة التي طرأت بشكل عام على مستويات اللا أمن في دارفور، فضلاً عن صعوبات الحركة المرتبطة بموسم الأمطار، فما زالت العملية المختلطة تتولى تسيير الدوريات وتضطلع بأنشطة دوريات الحراسة ومهام الرصد/التحقيق. وقد تم إنجاز ما مجموعه ٤١٧ من دوريات بناء الثقة (بما في ذلك الدوريات الليلية) و ١٥١ من دوريات الحراسة و ٥ دوريات إدارية و ١٣ دورية تحقيق في طول دارفور وعرضها خلال شهر تموز/يوليه.

٢٠ - ويجري على قدم وساق بذل الجهود الرامية إلى الوصول بكتائب البعثة الأفريقية السابقة في السودان. بما يرقى إلى معايير الأمم المتحدة من حيث الحجم والمعدات وإن بقيت صعوبات في إنهاء عملية الشراء وفي نقل المعدات المقدمة من المانحين إلى درافور. ومن المقرر أن تبدأ عمليات التناوب المزمعة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ فيما تتركز الجهود حالياً على رفع مستوى الكتائب مع حلول موعد تناوبها.

الشرطة

٢١ - في الفترة من ٢ إلى ٥ تموز/يوليه قامت قافلة قوامها ٣٥ مركبة وعلى متنها ٢٠ من مستشاري الشرطة التابعين للعملية المختلطة و ١٨ من موظفي و فنيي النقل التابعين للعملية المذكورة بتسليم المركبات والوقود والمعدات من قاعدة اللوحستيات في الأبيض إلى الفاشر، وقد رافقتها دورية حراسة قدمتها حكومة السودان. وكانت تلك هي القافلة الثانية التي غادرت الأبيض ونظمتها شرطة العملية المختلطة في شهر تموز/يوليه.

٢٢ - ولكن أوقفت مؤقتاً، ووقفت جميع أنشطة الشرطة التي تقوم بها العملية المختلطة في منتصف تموز/يوليه بسبب حالة الأمن السائدة والانتقال إلى المرحلة الرابعة من خطة أمن الأمم المتحدة. وتم تحديد الموظفين غير الأساسيين من أجل نقلهم مؤقتاً. من ذلك ١٩٩ من مستشاري الشرطة حيث وضع معظم مستشاري الشرطة في حالة تأهب. بمقر قيادة قطاعهم وفي مواقع الأفرقة ومراكز الشرطة المجتمعية حيث خضعوا لتدريب عملي يهدف إلى تعزيز سلامتهم. وتوسع هذا التدريب أيضاً ليشمل الضباط المنقولين إلى الأبيض وعنتيبي. ومع استقرار الحالة الأمنية في ٢٠ تموز/يوليه، أذن مفوض الشرطة بالعملية المختلطة بعودة إلى دوريات وأنشطة الشرطة المعتادة.

٢٣ - ومن أجل طمأنة السكان المحليين بأن للعملية المختلطة وجوداً مستمراً خلال المرحلة الرابعة، اتخذت الشرطة في ٢٠ تموز/يوليه مبادرة في مجال منع الجريمة للعلاقات العامة شملت طلعات بالطيران فوق مخيمات السكان المشردين داخليا والقيام بزيارات مع قيادات هؤلاء السكان وتوزيع نشرات على ستة مخيمات للسكان المشردين في شمال درافور.

دعم البعثة

٢٤ - لم تتقدم أعمال الهندسة والتشييد في جميع المعسكرات الكبرى بنفس الوتيرة المتوقعة. وتُتخذ حالياً تدابير علاجية، يُتوقع أن تزداد على أثرها وتيرة العمل بشكل كبير خلال الأسابيع القادمة. وعقب تحطم طائرة من طراز إليوشن ٧٦ في الخرطوم في ٣٠ حزيران/يونيه، فرضت الحكومة حظراً على جميع رحلات الطائرات من طراز إليوشن

وأنتونوف. إلا أن رحلات العملية المختلطة وبعثة الأمم المتحدة في السودان استثنيت من هذا الحظر، شرط ألا يتجاوز عمر الطائرة ٢٠ سنة وأن تكون متعاقد عليها من خارج السودان. ومع ذلك، فقد أدى هذا الحظر إلى بعض حالات التأخر في حركة الشحن، بما في ذلك تزويد أفراد العملية المختلطة بمخصص الإعاشة الطارئة.

٢٥ - وتأخر أيضا نقل المعدات التي يحتاجها المقاتلون لإتمام العمل في المعسكرات الكبرى إلى أنه ورد ترخيص من الحكومة لنقل المواد في ٢٤ تموز/يوليه. وأخيرا، قامت هيئة الطيران المدني السودانية بالزيارة التي طال انتظارها إلى مطارات دارفور في أواخر تموز/يوليه، وهي زيارة يُتوقع أن تمهد الطريق أمام العملية المختلطة لزيادة المساحات المخصصة للمواقف وساحات خدمات الطائرات، ولإجراء إصلاحات أخرى في المطارات الثلاثة بدارفور.

٢٦ - وفيما يخص الأرض، أحالت وزارة الخارجية رسالة إلى جميع الولاة في دارفور، تطلب منهم توفير الأراضي اللازمة للعملية المختلطة. ويُتوقع أن يسهم ذلك في تيسير جهود العملية الرامية إلى تأمين المواقع الإثني عشر المتبقية التي تسعى إلى الحصول عليها.

٢٧ - ولتعزيز تبادل المعلومات مع الاتحاد الأفريقي، قامت الأمم المتحدة بتركيب خطوط هاتف وفاكس مؤمنة ومخصصة لهذا الغرض في مكتب مفوض الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن.

٢٨ - وأوشكت عملية تصفية المعدات السابقة لبعثة الأمم المتحدة في السودان على الانتهاء في تموز/يوليه، وخضعت ١٠٠٣ مركبة، من أصل ١٠٦٢، لكشف مادي بهدف تسليمها إلى العملية المختلطة. إلا أن عددا كبيرا من المركبات التي كانت تابعة للبعثة لا تصلح للاستخدام على الطريق سواء بسبب قصور الصيانة أو عدم توافر قطع الغيار. وقد غادر معظم أعضاء فريق التصفية التابع للاتحاد الأفريقي، مع أنه ما زال هناك العديد من المسائل المتصلة بالتصفية ينبغي معالجتها. وهما حاليا موضع المناقشات الجارية بين العملية المختلطة والاتحاد الأفريقي.

٢٩ - ونتيجة تدهور الحالة الأمنية والانتقال إلى المرحلة الرابعة في دارفور، خصصت العملية المختلطة إمكانات لوجيستية ضخمة للنقل المؤقت للموظفين وتعزيز التدابير الأمنية وتدابير التأهب للطوارئ، بما في ذلك تخزين حصص الإعاشة والإمدادات الحيوية الأخرى في مواقع الأفرقة. ووفقا لمتطلبات المرحلة الأمنية الرابعة، نُقل أكثر من ٣٠٠ موظف إلى عنيتي والعبيد. وصدرت تعليمات للموظفين القائمين بإجازة للبقاء خارج منطقة البعثة، بينما أُجّل سفر الذين كانوا يستعدون للسفر. وفي نفس الوقت، سيتعين على البعثة اتخاذ كل الخطوات اللازمة لتحسين مواقع العمليات وأماكن الإقامة بما يكفل الامتثال لمعايير أمن الموظفين. ومع إعطاء الانتشار الأسبقية الأولى، فإن البعثة توازن بين الحاجة إلى تعبئة وتجهّد

الموارد اللازمة للانتشار وبين كفالة وضع التدابير الملائمة لأمن وسلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها.

سادسا - العملية السياسية

٣٠ - اضطلع كبير الوسطاء المشترك للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، السيد جبريل ييبي باسولي، بواجباته في أوائل آب/أغسطس ٢٠٠٨، وزار مقر الأمم المتحدة للمشاركة في إحاطات إعلامية وإجراء مناقشات. وسيسافر إلى السودان في نهاية آب/أغسطس، ويتخذ مقر عمله في الفاشر.

٣١ - ولم يتضح بعد الأثر الذي سيرتب على العملية السياسية لنتيجة إعلان المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية سعيه إلى الحصول على أمر بالقبض على الرئيس السوداني عمر البشير. وفي غضون ذلك، اتصل حزب المؤتمر الوطني بشركائه في حكومة الوحدة الوطنية والأحزاب السياسية التقليدية، مما أسفر عن إنشاء لجنة تضم عدة أحزاب، شكّلت للتماس حل لأزمة دارفور. وفي نفس الوقت، أدلت بعض حركات دارفور ببيانات علنية ادعت فيها أن السودان يمر بأزمة دستورية، ودعت إلى تشكيل حكومة جديدة.

٣٢ - وما برح، مكان وأنشطة ميني ميناوي، أحد الموقعين على اتفاق سلام دارفور، ومحل تكهنات ومصدر قلق. ويُعتقد أن ميناوي كان في دارفور خلال الشهرين الماضيين، وأدلى خلالهما ببيانات انتقد فيها عدم التزام حزب المؤتمر الوطني باتفاق سلام دارفور. لكن يُقال إنه أعرب عن تأييده للرئيس البشير فيما يتعلق بالإجراءات التي اتخذها المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية. وفي تجمع شهدته نيالا في ٢٤ تموز/يوليه، دعا الرئيس البشير ميناوي إلى العودة إلى الخرطوم.

٣٣ - وفي غضون ذلك، شهدت العلاقات بين تشاد والسودان بعض التحسن. ففي ٩ حزيران/يونيه، اجتمع فريق الاتصال الخاص باتفاق داكار في برازافيل. وكان كل من تشاد والسودان ممثلاً على مستوى رفيع، كما كانت أجواء الاجتماع بناءة. واتفق الطرفان على الاجتماع مرة أخرى في دكار بعد أسبوعين على مستوى الخبراء، لمناقشة آلية التنفيذ لتأمين الحدود بين البلدين. وعقب ذلك الاجتماع، الذي عُقد في الفترة من ٢٣ إلى ٢٦ حزيران/يونيه، اجتمع الفريق مجدداً في دكار في ١٧ تموز/يوليه، وأقرّ التقرير الصادر عن اجتماع الخبراء، بما في ذلك المسائل المتصلة بتشكيل قوة حماية، ونشر مراقبين من تشاد والسودان، ووضع مشروع للميزانية. وخلال الاجتماع، أُعلن أنه تلبية لنداء رئيس

السنغال عبد الله واد، قبل الرئيس البشير استئناف العلاقات الدبلوماسية مع تشاد. وسيُعقد الاجتماع المقبل لفريق الاتصال في آب/أغسطس.

سابعاً - الجوانب المالية

٣٤ - اعتمدت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٦٢/٢٣٢ - باء، المؤرخ ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، مبلغ ١ ٤٩٩,٧ مليون دولار للإنفاق على العملية المختلطة خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩.

٣٥ - وحتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، بلغت الاشتراكات المقررة غير المدفوعة إلى الحساب الخاص للعملية المختلطة نحو ٣٤٤,٦ مليون دولار. وبلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام، في ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٨، ما مجموعه ١ ٧٥٩,٧ مليون دولار.

٣٦ - وقد سُددت المبالغ المستحقة للحكومات المساهمة بقوات وبأفراد من الشرطة، مقابل تكاليف القوات ووحدات الشرطة النظامية، للفترة حتى ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٨، وشمل ذلك رد تكاليف القوات المرتبطة بأفراد الوحدات الموزعين على بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان للفترة من ١ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، وفقاً للفقرة ٥ (أ) من قرار مجلس الأمن ١٧٦٩ (٢٠٠٧).

ثامناً - ملاحظات

٣٧ - يساورني قلق عميق إزاء العنف في دارفور وآثاره على المدنيين. فالغارات الجوية المتواصلة التي تشهدها ولايات دارفور الثلاث، حتى في الأيام التي زار فيها الرئيس البشير المنطقة، تلقي بظلال من الشك على الرسالة التصالحية التي وجهها الرئيس أثناء زيارته. وإنني أحثّ الأطراف على إدراك الحاجة الماسة لإنهاء معاناة المدنيين الأبرياء والالتزام فوراً بوقف إطلاق النار دون قيد أو شرط.

٣٨ - ويبرز الهجوم الذي تعرضت له العملية المختلطة في ٨ تموز/يوليه وأدى إلى مقتل سبعة من حفظة السلام جسامة المخاطر الأمنية في دارفور، ويشدد على أن قبول الأطراف لبعثة حفظ السلام أمر لا يمكن التعويل عليه. كما يؤكد الهجوم مدى أهمية العناد الجوي ذي الاستخدام العام والهجوم الذي تقتضيه البعثة لحماية نفسها وأداء مهامها في مختلف أنحاء المنطقة الشاسعة التي تقع تحت مسؤوليتها. ولذلك، فإنني أناشد مجدداً أعضاء المجلس أن يبحثوا

البلدان المساهمة بقوات وبأفراد من الشرطة، القادرة مع توفير هذه الإمكانيات التي أصبحت الحاجة أكثر من ماسة إليها، على أن تفعل ذلك بغير توان.

٣٩ - وبالرغم من الجهود التي بذلناها، فإن عملية الانتشار ستستغرق شهورا أخرى عديدة تستمر خلالها معاناة العملية المختلطة من نقص فادح من حيث الاتصالات واللوجستيات وسبل الإجلاء والعلاج الطبيين والدعم الجوي. وهذا يعني أن العملية - التي تمثل استثمارا كبيرا للمجتمع الدولي بحثا عن السلام في دارفور - ستظل في حالة انكشاف شديدة للغاية خلال الأشهر القادمة. ولذلك، فإنني أناشد الدول الأعضاء التي لها تأثير على الأطراف أن تبذل كل ما بوسعها لجعلها تجدد التزامها بالحفاظ على أمن قوة حفظ السلام وسلامتها.

٤٠ - وحتى عند إتمام عملية الانتشار، لا يمكن أن تشكل العملية المختلطة بديلا عن العملية السياسية. ففي نهاية المطاف، لا يمكن حل الأزمة في دارفور إلا عن طريق المفاوضات السياسية ومن خلال اتفاق سلام شامل وجامع مما يقتضي الاهتمام العاجل بالشروط التي لم تستوف بعد للتوصل إليه. وإذا كنا نريد إحراز تقدم حقيقي، يحتاج الأمر إلى إجراءات سياسية حاسمة تشمل السودان بأكمله. وسيعمل كبير الوسطاء المشترك، من جانبه، على رأب الصدع الذي يشّتت صفوف الحركات ذات الصلة وسوف يتعامل مع الديناميات الإقليمية ومع العنصر الأساسي المتمثل في مدى استعداد الحكومة للتوصل إلى حلول توافقية باسم السلام. وإن كان نجاحه سيتوقف على إرادة الأطراف تجاوز خلافاتها عن طريق الحوار، كما سيتوقف على عنصر آخر له نفس الأهمية، وهو مشاركة المجتمع الدولي بصورة مباشرة وفعّالة وموحدة في دعم جهود الوساطة التي يبذلها.

٤١ - وقد جاء قرار المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية بالحصول على أمر بالقبض على الرئيس البشير ليغيّر معالم الساحة السياسية، رغم أن الوقت ما زال مبكرا لتقديم أثر ذلك على عملية السلام. وفي الوقت نفسه، أكدت الحكومة استعدادها للتعاون سواء مع العملية المختلطة أو مع البعثة. وهذا شرط لا غنى عنه لتمكين البعثتان من أداء مهامها. إلا أن ممثلين حكوميين أدلوا بعدة بيانات علنية مفادها أنه في حال قبول المحكمة طلب المدعي العام، فإن ذلك سيضطر الحكومة إلى إلغاء جميع الاتفاقات المبرمة مع الأمم المتحدة، بما في ذلك تلك الصلة بعمليات حفظ السلام والعمليات الإنسانية.

٤٢ - وإن المحكمة الجنائية الدولية مؤسسة مستقلة، والأمم المتحدة تحترم استقلالية العملية القضائية. وستواصل البعثة والعملية المختلطة معا، شأنهما في ذلك شأن كبير الوسطاء المشترك، القيام بعملهما بصورة غير متحيّزة والتعاون بحسن نية مع جميع الشركاء. بما يفضي إلى تحقيق هدف السلام والاستقرار في السودان. وستبذل العملية المختلطة كل ما بوسعها،

ولا سيما للاضطلاع بمهمة الحماية الموكلة إليها وكفالة إيصال المساعدات الإنسانية دون انقطاع.

٤٣ - ودون المساس بقرار المحكمة الجنائية الدولية بشأن طلب المدعي العام، ينبغي للمجتمع الدولي مواصلة مشاركته ودعمه لجهود الأطراف لإحراز تقدم باتجاه حل الأزمة في السودان. وتشمل الإجراءات الأساسية المطلوبة في هذا الصدد تعاون الحكومة بشأن التحقيقات الخاصة بأحمد هارون وعلي كشيبي؛ إضافة إلى وقف شامل لإطلاق النار في دارفور وبدء محادثات سلام حقيقية بين حكومة الوحدة الوطنية وكل الجماعات الرئيسية في دارفور؛ واتخاذ إجراءات ملموسة لتيسير انتشار العملية المختلطة، بما في ذلك فك القيود عن العمليات الجوية للأمم المتحدة وإلغاء الشروط الجمركية المرهقة والمبادرة فوراً إلى نشر الوحدات العسكرية غير الأفريقية الحيوية في دارفور، ولا سيما كتيبة المشاة التايلندية والوحدات الاحتياطية للقوات النيبالية.

٤٤ - وأخيراً، يجب أن نبقي أزمة دارفور نصب أعيننا في سياق الإطار الوطني وحق أهل دارفور في التعبير عن شواغلهم من خلال عملية انتخابية. وهو ما يتطلب من المجتمع الدولي وضع نهج متكامل لإزاء انخراطه في شؤون السودان ككل.

٤٥ - كما يضطلع المجتمع الدولي بمسؤولية السعي إلى التوصل إلى اتفاق بشأن الأهمية المتساوية للسلام والعدل في محاولة تلبية احتياجات شعب دارفور. وإنني أحث الدول الأعضاء على ألا تدخر جهداً في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن كيفية المضي قدماً في سبيل تحقيق هذين الهدفين من أجل التوصل إلى حل سياسي شامل في دارفور.